

تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي

طالبة الماجستير. نور عبد الستار إبراهيم (*)

أ.د. أديب قاسم شندي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

تعد الصناعة النفطية واحدة من الفعاليات الاقتصادية الأساسية في البناء الاقتصادي للبلد النفطي ، اذ تقوم تلك الصناعة على المادة البترولية التي تشكل عصب الحياة ، لذا كان من الاهمية معرفة اهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد العراقي وكيفية العمل على تطويره بما يرفع من امكانيات العراق الانتاجية والتصديرية خاصة ، وان هذا القطاع تعرض الى اختلالات وتشوهات كبيرة ترجع الى ما تعرض له الاقتصاد العراقي من حقب زمنية مختلفة والتي اوضحتها الدراسة على شكل مراحل وفقاً للظروف الاقتصادية التي مر بها البلد والتي كانت على اربعة مراحل امتدت من (١٩٧٠-١٩٧٩) و(١٩٨٠-١٩٨٩) و(١٩٩٠-٢٠٠٢) و (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، فضلاً عن التحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها هذا القطاع ويعد العامل الامني والسياسي من اشد هذه التحديات المؤثرة في ضعف الاستثمار في القطاع النفطي وتطويره ، كما ركزت الدراسة على معرفة مفهوم الاستثمار الاجنبي واهميته في الاقتصاد العراقي وركزت الدراسة على مجموعة تساؤلات هي هل ان للاستثمار الاجنبي المباشر له دور في تطوير القطاع النفطي ، وان هذا الدور سلبي ام ايجابي ؟ وهل ان العراق بحاجة الى استثمارات اجنبية لتطوير قطاعه النفطي ام ان بإمكاناته الذاتية قادر على تطوير قطاعه النفطي ، اما عن فرضية البحث فبينت ان للاستثمار الاجنبي (بصيغة عقود الخدمة) دوراً في تطوير قطاع النفط العراقي الناجم عن توفر الامكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية الملائمة والحديثة ، والتي لا تستطيع الكوادر الوطنية من القيام بهذا التطوير نتيجة النقص في التكنولوجيا المطلوبة لعملية التطوير ، اما عن ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان القطاع النفطي يحتل اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي من حيث ضخامة الاحتياطي النفطية اذ يقدر حجم الاحتياطي المؤكد حوالي (١١٥) مليار برميل ، فضلاً عن (٢١٤) مليار برميل غير مؤكد ، اما عن ابرز التوصيات التي توصلت اليها الدراسة العمل على القيام بدراسة دقيقة لكل الحقول النفطية من اجل الوقوف على كل المشاكل التي تعاني منها تلك الحقول والتي تؤدي الى انخفاض الانتاج .

(*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية

Abstract

The oil industry is one of the essential economic activities in economic construction of the oil country, because it is based on petroleum raw materials, which constitutes the backbone of life. Therefore, it was important to know the importance of this sector for the Iraqi economy and how work to develop it and working to raise the possibilities of Iraqi oil production and export it, and this

sector have been suffered disruptions and significant distortions due to what Iraqi economy exposure during periods of different time which I'm shown them in my thesis by stages according to the economic conditions experienced by the country, which were four stages extended from (١٩٧٠-١٩٧٩), (١٩٨٠-١٩٨٩), (١٩٩٠-٢٠٠٢) and (٢٠٠٣-٢٠١٠), In addition to the internal and external challenges which the sector suffered from them. And the political and security element is most challenges affecting on the weakness of investment in the oil sector and its development, Also the study focused on knowledge of the investment concept and importance of foreign investment in the Iraqi economy, and so in my thesis focused on a collection questions. Is the foreign direct investment has role in development of the oil sector? and this role is positive or negative?, does Iraq need foreign investment to develop its oil sector or its own capabilities are able to develop its oil sector?, however the research hypothesis have shown clearly that the foreign investment (form of service contracts) has role in the development of the Iraqi oil sector as result availability of the suitable modern financial, human resources and technological Possibilities, which the national Personnel can't be able to do this development because of technological deficiency is required for the development process.

As regards the conclusions that we have concluded them are the oil sector hold a important position in the Iraqi economy in terms of the magnitude of the oil reserves which they estimate with more than (١١٥) billion barrels, as well as (٢١٤) billion barrels are uncertain.

As for the main recommendations of the study, we have concluded to do a thorough study of all the oil fields in order to stand on all the problems which face those fields and lead to lower production.

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي أنموذجاً لاقتصاد نام يعتمد على النفط بوصفه مصدراً رئيساً لتكوين دخله ، وبالتالي يمكن عده اقتصاداً ريعياً ، فخلال الحقب الزمنية التي حصلت برزت تطورات كثيرة انعكست أثارها على الاقتصاد العراقي ، فيلاحظ أنّ الاقتصاد العراقي كان يعتمد على مبدأ التخطيط الشامل ولاسيما خلال مدة السبعينات وان التمويل كان يعتمد بشكل أساس على موارد النفط مما أدى إلى هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي ، هذا الأمر جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقليص اعتماد الدولة على مصادر الإيرادات الأخرى ، حيث أنّه يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم ويبلغ (١١٥) مليار برميل ، أي ما يعادل (١١%) من الاحتياطي العالمي بعد السعودية ، وربما يكون الأول إذا ما أضيفت

إليه الاستكشافات الجديدة ، لكن نتيجة للظروف التي مرّ بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية ولاسيما الحرب الإيرانية -العراقية والحصار الاقتصادي أدى إلى أزمة بنيوية عميقة في الاقتصاد العراقي ، حيث أدى إلى تدمير شبه كامل في البنية التحتية، حيث خرج العراق من حربه مع إيران بأضرار كبيرة طالت مجمل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وفي عقد التسعينات ونتيجة للحصار الاقتصادي تعرض العراق إلى ظروف سيئة حيث عملت دول التحالف على فرض الحصار الاقتصادي في عام ١٩٩٠ بالاتفاق مع الأمم المتحدة ، لهذا مر الاقتصاد العراقي بجملة من المتغيرات التي انعكست سلباً على الاقتصاد الوطني المتمثلة بالتوقف شبه التام عن تصدير النفط واستنفاد الاحتياطي من العملات الصعبة والتعطيل شبه الكامل للمؤسسات الإنتاجية ، وتوقف العمل الاستثماري وتدمير اغلب مرتكزات البنى التحتية والمنشآت النفطية وتدمير محطات الكهرباء والماء، وبما إن العراق بلد يعتمد على الموارد النفطية لتغطية النفقات العامة فقد تأثرت تلك النفقات بشكل كبير في هذه الظروف ، وبعد عام ٢٠٠٣ دخل العراق مرحلة جديدة من تاريخه المعاصر وهي أزمة شاملة تفوق جميع أزمات المجتمع في العصر الحديث سواء أكانت نامية أم متقدمة ، حيث تراجعت مكانة الدولة و حدث تدمير في البنى التحتية المدنية، ومنشآت تخزين المواد الغذائية ومحطات تكرير النفط ومحطات ضخ المياه ومرافق الاتصالات والطرق وسكك الحديد ، وقد عانى الاقتصاد العراقي من تشوهات واختلالات ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ ، وتعد هذه الاختلالات بمثابة تحديات وعقبات تواجه عملية التطور في العراق ، ومن ابرز هذه الاختلالات التي تتمثل بالاختلالات المؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني ، والاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد ودرجة عالية من الاعتماد على الخارج ، واختلال في هيكل الموازنة العامة والعجز المالي والمديونية الخارجية ، كذلك تعرض القطاع النفطي إلى عمليات النهب والسلب والحرق وسببت إضراراً قد تكون فاقت ما تعرضت له الصناعة النفطية في الحرب العراقية الإيرانية ، وبما إن القطاع النفطي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد العراقي إذ انه يشكل ما يقارب (٩٥%) من الموازنة العامة و(٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث إن الاهتمام به يعزز من مسيرة الاقتصاد العراقي من خلال ما يمارسه من دور في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذ إن النفط سيبقى خلال القرن الحالي مؤثراً حقيقياً في توجيه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي ، فهو يعد القاطرة التي تجر باقي القطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن تطويره يؤدي دوراً حاسماً في تحديد مستقبل البلاد .

أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث في بيان أهمية الاستثمار الأجنبي للمجتمع العراقي كله في رفع الطاقات الإنتاجية والتصديرية من النفط العراقي ، والذي يعد المورد الأول في تمويل الميزانية العراقية بشقيها الاستثمارية والتشغيلية لذلك لا بد من زيادة الصادرات لزيادة الأموال وتوجيهها إلى الجانب الاستثماري لخلق موارد أخرى تدر أموالاً على الميزانية العراقية ، ومن هنا تتضح الأهمية المالية للنفط العراقي بوصفه مورداً أساسياً بالنسبة للعراق فلا بد من استثماره واستغلاله بالشكل الأفضل .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الكوادر الوطنية المتخصصة في قطاع النفط على تطوير القطاع الاستخراجي بشكل خاص دون مساعدة أو مساندة من شركات أجنبية فضلاً على عدم كفاية الموارد المالية

المحلية اللازمة للقيام بعملية الاستثمار واللازمة لتطوير القطاع النفطي ، مما يضطرها إلى اللجوء إلى الكوادر الأجنبية لسد الفجوة في الكوادر المحلية ولاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولا تتعلق المشكلة بالموارد المالية فحسب وإنما تتعداها إلى الجانب التكنولوجي والتقني الذي يحتاجه قطاع النفط وعدم توافق مثل هكذا تقنية يجعل حجم الإنتاج منخفض وتكون العائدات منخفضة.

هدف البحث

يهدف البحث هو التوصل إلى مجموعة إجابات عن تساؤلات عديدة، ومن هذه التساؤلات، هل إن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في تطوير قطاع النفط العراقي ؟ وهل إن هذا الدور ايجابي أم سلبي؟ وهل إن العراق بحاجة إلى شركات أجنبية واستثمارات أجنبية لتطوير قطاعه النفطي، أم انه قادر على تطوير قطاعه النفطي بالاعتماد على إمكانياته الذاتية.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها إن للاستثمار الأجنبي (بصيغة عقود الخدمة) دوراً في تطوير قطاع النفط العراقي الناجم عن توفر الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية الملائمة والحديثة.

حدود البحث

- ١- الحدود المكانية:- يتخذ البحث من العراق بعده المكاني.
- ٢- الحدود الزمانية :- تمثلت الحدود الزمانية للبحث واقع الاقتصاد العراقي حسب الظروف الاقتصادية التي مر بها للمدة من (١٩٧٠- ٢٠١٠) ، على وفق البيانات الإحصائية المتاحة .

هيكلية البحث

- لقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث وهي:-
- المبحث الأول:- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر .
 - المبحث الثاني :- واقع الاستثمار في قطاع النفط العراقي.
 - المبحث الثالث:- اثر الاستثمار الأجنبي على قطاع النفط العراقي(دراسة تطبيقية).

المبحث الأول :- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : مفهوم الاستثمار

من الناحية اللغوية (بأن كلمة استثمار هي مصدر استثمر إي وظف ماله لزيادة دخله أو للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به)^(١) .

أما من الناحية الاقتصادية فقد عرف الاستثمار بأنه (تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة القدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل أو إلى خلق منافع المستهلك في المستقبل)^(٢)

ثانياً :- أنواع الاستثمار

ينقسم الاستثمار بمفهومه العام إلى استثمار محلي واستثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر وكالاتي:-

١- الاستثمار المحلي Domestic Investment

ويقصد به ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية أي هو استثمار داخلي الذي لا تنتقل فيه قيم مادية أو معنوية عبر الحدود فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ولعل من ابرز هذه المشاريع الاستثمارية هي المشاريع الخدمية التي تتم داخل البلد على اعتبار إن المستثمر له حرية التملك داخل بلده وان تشجيع هذا النوع من الاستثمارات يساهم في دعم الدخل الوطني للبلد^(٣).

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر Direct Foreign Investment

إن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يُجزأ إلى أجزاء لكون أجزأؤه من المفاهيم الاقتصادية الأساسية، فالاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية (هو التوظيف المنتج لرأس المال) ، أما الأجنبي (فدلالتة واضحة لأنّ الأجنبي ما يقابل الوطني أي الاستثمار الذي ينتسب إلى المستثمر غير الوطني)، أما المباشر (هو أن لا يكون وسيطاً في هذا التوظيف بل يقوم المستثمر نفسه وبأشرفه)^(٤) ويمكن إن يعرف (بأنه استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس إلى درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم)^(٥)

أما مكوناته فهي:-

أ- رأس المال السهمي

ب- الأرباح المعاد استثمارها

ج- القروض داخل الشركة

٣- الاستثمار الأجنبي غير المباشر Indirect Foreign Investment

يسمى أيضاً بالاستثمار المحفظي (Foreign Portefilio Investment) ويعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر (بأنه يقوم على أساس شراء الأوراق المالية للشركات والمؤسسات العامة والخاصة والمعروضة في السوق المحلية في أحد البلدان والذي يُعد مضيئاً، إن غاية هذا الاستثمار الأجنبي في هذه العملية هو القيام بالمضاربات التجارية المتعلقة بشراء وبيع الأسهم والسندات للحصول على الأرباح السريعة نتيجة حدوث فروقات سعرية بين عملية البيع والشراء أي أنّ هذا الاستثمار له طابع مالي صرف ولا يصاحبه نقل أصول مادية أو غير مادية^(٦) .

ثالثاً :- متطلبات الاستثمار

يعد الربح والحرية والأمان من أهم ما يتطلع إليه الاستثمار الأجنبي ، ويعود نجاح العديد من الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بما توفره من هذه العناصر ، فضلاً على ما يحققه الاستقرار السياسي من زيادة الربح للمستثمرين ومن هذه المتطلبات ما يأتي:-

١ - متطلبات سياسية :-

وتتمثل بالاستقرار السياسي وهو العامل الأساسي الذي يحتل المركز الأول في حسابات المستثمر الأجنبي من بين العوامل السياسية ، والذي له تأثير فعال على اتخاذ قرار الاستثمار ، وهذا يفسر عدم نجاح العديد من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي ، وذلك لما تعانيه هذه الدول من عدم استقرار في الجانب السياسي ، إذ إن التغيرات المفاجئة في التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي المتغيرة وغير المستقرة ، وردود أفعال الأنظمة السياسية أحياناً عوامل مهمة تؤثر على مصالح وقرارات المستثمر الأجنبي في النهاية^(٧).

٢- متطلبات اقتصادية:-

تعد برامج الإصلاح الاقتصادي وعمليات الخصخصة من أهم ما يبحث عنه المستثمرون الأجانب ، فهؤلاء المستثمرون لن يجازفوا بأموالهم في الدولة المضيفة إلا بعد تأكدهم من مصداقية توجه الدولة في إيجاد حد مناسب من الحرية والانفتاح ، وعلى الدولة أن تبرهن للمجتمع الدولي مدى جديتها بتنفيذ برامج الإصلاح ، أي العمل على تقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا يعد حافزاً للمستثمرين الأجانب^(٨)، وكذلك البنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور ووسائل النقل والاتصالات الحديثة والموانئ وغيرها ، من الشروط المهمة لجذب المستثمرين للاستثمار داخل البلد المضيف ، حيث تعد البنى التحتية غير الملائمة وغير الكافية عائقاً أساسياً أمام اجتذاب الشركات الأجنبية^(٩).

رابعاً:- أنماط الاستثمار في القطاع النفطي

١- عقد الامتياز النفطي contraction of petroleum investment
يعد هذا العقد من أساليب الاستثمار القديمة الذي عرفته الصناعة النفطية وقد ساد هذا العقد لمدة طويلة قد تصل إلى أكثر من (٧٥) عاماً بين الدول التي منحت حق الامتياز وبين شركات النفط التي أخذت الامتياز مقابل فريضة مالية تدفعها الشركة للدولة المنتجة غالباً ما تكون قليلة جداً^(١٠).

٢- عقد مناصفة الأرباح (عقد المشاركة) participation of petroleum investment
وهو عقد تجاري طويل الأمد بين المستثمر الأجنبي والجهة الحكومية المختصة بالاستثمار النفطي وتطويره من دون المساس بسيادة الدولة على مواردها النفطية والتي تضمن لها السيطرة على قرارات الاستثمار والتصدير وحققها في نقض القرارات التي تأخذها الشركة بهذا الشأن^(١١).

٣- الاستثمار بأسلوب عقود جولات التراخيص ومنها:-

أ- جولة التراخيص الأولى
إن الهدف من هذه الاستثمارات أو العقود هو استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تطوير الصناعة النفطية، ورفع مستوى الإنتاج إذ ستضيف الجولة الأولى حوالي (١,٥-٢) مليون برميل يومياً ، وهذا يتطلب استثمار أموال كبيرة حيث ستوفر جولة التراخيص الأولى حوالي (٥٠) مليار دولار لتطوير الحقول النفطية ، ولقد تمت الموافقة على ثلاثة حقول هي حقل الرميلة والزبير وغرب القرنة في المرحلة الأولى^(١٢).

ب - جولة التراخيص الثانية

في ١٢ كانون الأول عام ٢٠٠٩ قامت وزارة النفط بجولة تراخيص ثانية حيث تم طرح ١٠ حقول نفطية وحقل غازي يضم حقول مكتشفة وغير مطورة ، تنافست (٤٥) شركة من جنسيات مختلفة (٢٣ دولة) على هذه الحقول ، أما الحقول المشمولة بهذه الجولة فهي حقل مجنون وغرب القرنة المرحلة الثانية وحلفايا والغراف وبدره والقيارة ونجمة^(١٣).

الجدول (١) :- الحقول المطروحة ضمن جولة التراخيص الأولى

الحد الأدنى للتزامات المالية للمشارك الأجنبي مليون دولار	مكافأة العقد أو هبة العقد مليون دولار	الإنتاج المستهدف مليون برميل يومي	الإنتاج الأولي مليون برميل يومي	مكافأة الشركة عن كل برميل إضافي منتج /دولار	النسبة المئوية للمشاركة من العقد	جنسية الشركة	الشركة المستثمرة	الحقل	الجولة
جولة التراخيص الأولى	٣٠٠	٥٠٠ قرض	٢.٨٥٠	١.٠٦٦	٢	بريطانية	Bp	الرميلة	
						الصين	petrochina		
	٢٠٠	١٠٠	١.٢	٠.١٨٢٧٧٥	٢	إيطاليا	Eni	الزبير	
						أمريكا	occidental		
						كوريا الشمالية	kogas		
	٢٥٠	١٠٠	٢.٣٢٥	٠.٢٤٤	١.٩٠	أمريكا	Exxon mobil	غرب القرنة المرحلة الأولى	
						هولندا	shell		
						نرويج	Stat oil		
						٣٨			
						٣٧			
						٣٢.٨١			
						٢٣.٤٤			
						١٨.٧٥			
						٦٠			
						١٥			
						١٨.٧٥			

المصدر:- وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، القسم القانوني، جولة التراخيص الأولى
- مهند الشيكلي، جولات تراخيص النفط العراقي، knol.google.com/muhannad-alsheikhly

الجدول (٢) :- الحقول المطروحة ضمن جولة التراخيص الثانية

الحد الأدنى للتزامات المالية للمشارك الأجنبي مليون دولار	مكافأة العقد أو هبة العقد مليون دولار	الإنتاج المستهدف مليون برميل يومي	الإنتاج الأولي مليون برميل يومي	مكافأة الشركة عن كل برميل إضافي منتج /دولار	النسبة المئوية للمشاركة من العقد	جنسية الشركة	الشركة المستثمرة	الحقل	الجولة
جولة التراخيص الثانية	٣٠٠	١٥٠	١.٨	٠.١٢٠	١.١٥	روسيا	lukoil	غرب القرنة	
						نرويج	Stat oil	المرحلة الثانية	
						هولندا	shell	مجنون	
						٥٦.٢٥			
						١٨.٧٥			
						٤٥			

		petronas	ماليزيا	٣٠					
	حلفايا	Petro china	الصين	٣٧.٥	١.٤٠	٠.٠٧٠	٠.٥٣٥	١٥٠	٢٠٠
		Petronas	ماليزيا	١٨.٧٥					
		total	فرنسا	١٨.٧٥					
	الغراف	petronas	ماليزيا	٤٥	١.٤٩	٠.٠٣٥	٠.٢٣٠	١٠٠	١٥٠
		japex	يابان	٣٠					
	بدرة	Gas prom	روسيا	٣٠	٥.٥	٠.٠١٥	٠.١٧٠	١٠٠	١٠٠
		kogas	كوريا الشمالية	٢٢.٥					
		tpao	تركية	١٥					
		petronas	ماليزيا	٧.٥					
	القيارة	sonangol	انغولا	٧٥	٥	٠.٠٣٠	٠.١٢٠	١٠٠	١٥٠
	نجمة	sonangol	انغولا	٧٥	٦	٠.٠٢٠	٠.١١٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، القسم القانوني، جولة التراخيص الثانية. جولة التراخيص النفطية الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من أصل عشرة. www.iraqnews.net (١)

المبحث الثاني :- واقع الاستثمار في قطاع النفط العراقي

يقسم هذا المبحث إلى:-

أولاً:- واقع استثمار النفط في العراق قبل ٢٠٠٣

يمكن أن نبدأ هذه المرحلة منذ السبعينات حيث إن انتصار العراق في معركة التأميم قد فتح المجال واسعاً أمام البلدان العربية لكي تبدأ إجراءات مماثلة وان تهب لانتزاع حقوقها العادلة وتحرير ثرواتها النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية الأجنبية العاملة في بلادها وان عصر التأميم الذي بدأ في الأول من حزيران ١٩٧٢ سوف يكون المثل الصحيح للتوجه الحقيقي للأمة العربية نحو امتلاك ثرواتها النفطية وبنجاح التأميم والبناء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي تكون الثورة قد حققت الحفاظ على مضامين التأميم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي التام الذي يمثل طموحات الشعب العربي كله وأمانه (١٤)، وفي عام ١٩٧٩ وضعت شركة النفط الوطنية خططا طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى (٥,٥) مليون برميل يوميا بعد أن تم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل حقل مجنون ونهر ابن عمر والحلفاية وغرب القرنة ، كما وضعت وزارة النفط خطة لمضاعفة طاقات التصفية وتجهيزه للمعامل والمصانع ومحطات الكهرباء (١٥)، أن قيام الحرب عام ١٩٨٠ دفع الحكومة إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط بأقصى الطاقات بغض النظر عن الأضرار التي تلحق بالقطاع النفطي من أجل تمويل الإنفاق العسكري واستمرار النظام في الحكم (١٦)، وخلال الحرب توقفت صادرات العراق من النفط بشكل جزئي إذ انخفضت إيرادات النفط إلى حوالي (١٠) مليار دولار عام ١٩٨١ بعد أن كانت حوالي (٢٦) مليار دولار برميل عام ١٩٨٠ ونتيجة

لهذا الانخفاض تراجعت الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي^(١٧)، ثم دخل العراق خلال حقبة التسعينات مرحلة مظلمة بعد سلسلة عمليات التدمير والقصف الجوي والحصار ونقص في المواد الأولية من جراء الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضت عليه بموجب قرار مجلس الأمن بعد غزو العراق للكويت^(١٨)، ونتجت عن العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق المزيد من الخراب في البنى التحتية للبلاد ، حيث قيد تصدير النفط ، وبقيت صناعة النفط تعاني من الدمار وذلك خلال منع الاستثمار الأجنبي ومنع إعادة الأعمار ، وفي الوقت نفسه أثرت على موقع العراق في السوق النفطية العالمية ، حيث إن توقف الاستثمار في الصناعة النفطية أدى إلى تقادم معداتها وعدم قدرتها على مواكبة التقدم التكنولوجي ، حيث كان العراق لديه أكثر من (٢٠) برجاً عام ١٩٩١ يعمل بكوادر وطنية ، بعدها تراجع العدد إلى (٣) أبراج ، مما أثر في السلوك المكملي للحقول المنتجة وكذلك انخفض عدد الفرق الزلزالية إلى فرقة واحدة في شهر بعد أن كان حوالي (٧٢) فرقة في شهر^(١٩)، خلال حقبة الحرب لم يتمكن العراق من تصدير النفط ، إلا بعد أن تبني مجلس الأمن قراراً (٩٨٦) لعام ١٩٩٥ (النفط مقابل الغذاء) إذ تم تصدير الدفعة الأولى عام ١٩٩٦ في كانون الأول بموجب هذا البرنامج، وأنهى العمل به في عام ٢٠٠٣. ففي عام ١٩٩٨ صدرت تقارير عديدة من الأمم المتحدة تؤكد تدهور آبار النفط العراقي منها التقرير الصادر في (١٥) نيسان من العام المذكور ورد فيه ((إنّ الصناعة النفطية في العراق في وضع مزر وان حقول النفط المنتجة قد بدأت إنتاجياتها بالهبوط بشكل خطير قسم منها غير قابل للإصلاح، وذلك من خلال العهدين السابقين، أن تلك الصناعة تبدو اقرب إلى الدمار في الأمد القصير منه إلى التحسن))^(٢٠)، وحاولت الحكومة جذب عدد من الشركات الأجنبية بالحصول على عقود مميزة لاستثمار النفط على أساس المشاركة بالإنتاج في اكبر حقول نفط وأكثرها أرباحاً، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى المترددين كل من باريس وموسكو وبكين – كأعضاء دائمين في مجلس الأمن إلى تخفيف العقوبات مدعومة بعدد من الدول الأخرى، كما دعت حركة (جذور الشعب) المعنية بمعاناة العراق الإنسانية إلى إنهاء العقوبات^(٢١)، وبذلك استطاعت الحكومة عام (١٩٩٧) من توقيع عقدين أحدهما مع شركة لوك الروسية لتطوير حقول غرب القرنة والأخر مع شركة الواحة الصينية لتطوير حقول الأحدب، وقد تم إلغاء عقد الشركة الروسية عام (٢٠٠٢) بسبب عدم المباشرة بإعمال التنفيذ، في حين لم يتم إلغاء عقد الشركة الصينية على الرغم من عدم المباشرة بإعمال العقد منذ توقيعه^(٢٢).

الجدول (٣) :- تطور الصادرات النفطية في العراق للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٣)

السنة	الصادرات النفطية (مليون دولار يومياً)	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار يومياً)
١٩٩٠	١,٥٩٦	٩,٥٩٤
١٩٩١	٣٩,٠	٠,٣٥١
١٩٩٢	٠,٦٠	٠,٤٨٢
١٩٩٣	٥٩,٢	٠,٤٢٥
١٩٩٤	٦٠,٠	٠,٤٢١
١٩٩٥	٦٣,٥	٠,٤١٦
١٩٩٦	٨٨,١	٠,٦٨٠
١٩٩٧	٧٤٦,٦	٤,٢٨٠
١٩٩٨	١,٤١٧	٥,١١١
١٩٩٩	٢,١٣٠	١٢,١٠٤
٢٠٠٠	٢,٠٣٩	١٩,٧٧١

٢٠٠١	١٠,٧١٠	١٥,٦٨٥
٢٠٠٢	١٠,٤٩٤	١٢,٥٩٣
٢٠٠٣	٣٨٨,٦	٧,٥١٩

Source: OPEC, World Oil Outlook ٢٠٠٤, table ٥, ٢٣, p١٣,٣١.

ثانياً: - واقع استثمار النفط في العراق قبل ٢٠٠٣

يعد القطاع النفطي الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي، وفي الوقت الذي يمتلك فيه العراق هذه الثروة النفطية كلها فإنه ليس بإمكانه تغطية احتياجاته كافة بعد الحرب لحاجة البنية التحتية النفطية فيه إلى إعادة بناء^(٢٣)، حيث الدمار الذي أصاب هذا القطاع بعد عام ٢٠٠٣ إذ تعرض إلى عمليات النهب والسلب والحرق وسببت أضراراً قد تكون فاقت ما تعرضت له الصناعة النفطية في الحرب العراقية الإيرانية^(٢٤)، فقد نهبت مقرات شركات نفط الشمال وشركات نفط الجنوب ومركز الحبيبية بغداد لعمليات الاستكشاف والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز وأجهزة الحفر ووسائل نقل النفط والمخازن^(٢٥)، وكان حجم التدمير الذي لحق بالصناعة النفطية دفع بعض خبراء النفط الإشارة إلى أن إعادة تأهيل هذا القطاع سيكلف (٥٠٠) مليار دولار^(٢٦)، ومنذ الأيام الأولى للحرب أثرت الشكوك حول نظرة قوات الاحتلال للنفط، وقد أثار ذلك من خلال حفاظها على وزارة النفط دون غيرها من الوزارات على الرغم مما دعت إليه سلطات الاحتلال من توسيع دور العراقيين في إعادة الأعمار، إلا أن الوزارات أخذت تدار من قبل منسقي سلطات التحالف المؤقت وبقي موظفي الوزارة لا يعرفون سوى القليل حول كيفية إنفاق وإدارة عائدات النفط^(٢٧)، وبعد انتهاء الحرب أصبحت الولايات المتحدة هي المسؤولة عن إدارة البلد إذ رفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٤٨٣) في عام ٢٠٠٣ وتم إنهاء برنامج (النفط مقابل الغذاء)^(٢٨)، على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل فريق من مسؤولي وزارة النفط وأعضاء من فريق صنف الهندسة في الجيش الأمريكي للنهوض بواقع الصناعة النفطية ورفع الإنتاجية إلا أن الإنتاج بقي أقل من المستوى الذي كان مرغوباً في الوصول إليه وهو (٣) مليون برميل يومياً وذلك بسبب ما تعرضت إليه المنشآت النفطية في نيسان ٢٠٠٣ وأيلول ٢٠٠٤.

الجدول (٤): - إنتاج النفط الخام للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠) (مليون دينار)

السنوات	المعدل اليومي للإنتاج / م ب ي	إجمالي الإنتاج السنوي مليون طن متري	نسبة التغير في الإنتاج
٢٠٠٠	٢,٦٠١	١٢٨,٦٥٥	--
٢٠٠١	٢,٥٨٦	١٢٧,٥٣٥	-٠,٨٧
٢٠٠٢	٢,٢٢٧	١٠٩,٨٣٨	-١٣,٨٨
٢٠٠٣	١,٥٠٠	٧٦,٦	-٣٠,٢٦
٢٠٠٤	٢,٠٠٠	١٠٠,٤	٣١,٠٧
٢٠٠٥	١,٩٠٠	٩٢,٧	-٧,٦٧
٢٠٠٦	٢,٠٠٠	٩٦,٤	٣,٩٩
٢٠٠٧	١,٦٠٠	١٠٠,٣٠	٤,٠٥
٢٠٠٨	٢,٢٨٧	١١٢,٨٠	١٢,٤٦
٢٠٠٩	٢,٣٣٦	١١٥,٢٣	٢,١٥
٢٠١٠	٢,٣٥٨	١١٦,٣١٠	٠,٩٤

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠١٠

ومنذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤ شهد العراق نقصاً شديداً في المشتقات النفطية عزته السلطات إلى هبوط طاقة التصفية في البلد إلى حوالي (٥٠-٦٠) % من طاقتها الفعلية بسبب تعرض أنابيب تجهيز النفط الخام للتخريب وضعف القدرة الكهربائية إلا أن الأمر تعدى أكثر إلى تقشي ظاهرة الفساد داخل أجهزة الوزارة

والمستودعات ومحطات التعبئة وبيع المشتقات في السوق السوداء وعلى مسافة أمتار من محطات التعبئة وبأسعار وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من (٤٠) ضعفاً^(٢٩)، وعلى الرغم مما يعانيه القطاع النفطي من نقص في الاستثمارات فقد فشلت وزارة النفط في تنفيذ المشاريع التي كانت مدرجة في خطة سنة ٢٠٠٥، قسم منها نفذ في سنة ٢٠٠٤ مما تسبب في استمرار مشكلات القطاع النفطي وعدم توسيع القدرات الإنتاجية، كما أن هناك العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة أعمار منشآت وخزانات وأنابيب ومضخات قد أنجزت نسبة عالية منها بين (٨٠-٩٧)% عام ٢٠٠٤، ولم يتم تحقيق أي انجاز لإكمالها عام ٢٠٠٥، وشهدت المدة من منتصف ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٥ محاولات لوضع عدد من البرامج لتطوير الحقول النفطية (خرمالة، حميرين، صبة، لحيس) وعدد من المشاريع في قطاع التصفية (مصفي الدورة، مصفي البصرة)، ألا إن هذه المشاريع جوبهت بمصاعب وعراقيل لم تحسم باستثناء قطاع التصفية الذي تم انجازه مؤخراً^(٣٠)، وفي عام ٢٠٠٧ وضعت الوزارة خطة طموحة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) تتضمن زيادة الطاقات الإنتاجية من النفط الخام بما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبلاد إلى (٣) مليون ب/ي مع نهاية عام ٢٠١٠، وبالفعل باشرت باستثمار عدد كبير منها ضمن شركة نفط الجنوب ولاسيما تأهيل منشآت الحقول النفطية المشتركة مع إيران والتي تتضمن ثلاثة أبار محفورة وعدد من الأبنية والمضخات والأنابيب ومعدات الإنتاج والمنظومات السائدة^(٣١).

الجدول (٥):- الكلف الاستثمارية المخصصة لقطاع النفط في استراتيجية التنمية الوطنية للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) (مليار دولار)

الاسم المشروع				السنوات			
				٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مشاريع استخراج النفط				٤,٧٠	٤,٨٠	٥,٢٠	٥,٣٠
مشاريع تطوير حقول الغاز				٠,٤٥	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٥٠
مشاريع معالجة وتعبئة الغاز				٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠
مشاريع تصفية النفط				١,٢٥	١,٣٥	١,٤٠	١,٥٠
مشاريع خطوط الأنابيب				٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٨٠
مشاريع إدماة الإنتاج من الحقول المنتجة حالياً				٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠
مشاريع إدماة الإنتاج في القطاع التحويلي				٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٣٠
مشاريع الاستكشافات النفطية				٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠
المجموع				٨,٤٠	٨,٧٠	٩,٣٠	٩,٦٠

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية التنمية الوطنية العراقية (٢٠٠٧-٢٠١٠)
ولقد عملت الوزارة على وضع الخطط لإنجاز المشاريع المهمة والأساسية والتي لها علاقة مباشرة بزيادة تصدير النفط بسنة (١٠٠%)، حيث وقعت معظم الشركات الدولية مع وزارة النفط العراقية مذكرات تفاهم للتعاون الفني كان أولها مذكرة مع شركة شيفرون العملاقة في أواخر عام ٢٠٠٣ لمدة سنة قابلة للتجديد تعهدت الشركة فيها بدون مقابل بالعمل المشترك مع الوزارة وشركاتها النفطية للقيام بما يطلبه الجانب العراقي من عون وتدريب الملاكات العراقية في منشأتها وتقديم كل الإسناد الفني الممكن لصناعة استخراج النفط العراقي، حيث تم إقامة ورش عمل تنظيم الدورات واتجهت الكثير من شركات النفط العالمية المعروفة هذا الاتجاه، حيث زادت عدد مذكرات التفاهم الموقعة خلال خمس سنوات عن خمسين مذكرة تم تجديد العديد منها ولايزال الجزء الأعظم منها فاعلاً وألغى البعض منها^(٣٢).

المبحث الثالث :- اثر الاستثمار الأجنبي على قطاع النفط العراقي (دراسة تطبيقية)

أولاً:- التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي على واقع الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)

(٢٠١٠)

١- نتائج تقدير العلاقة بين دالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تم توفير نموذج انحدار خطي بسيط لانحدار المتغير التابع (GDP) على المتغير المستقل (FDI) حيث تم تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي بعد إعطاء قيم الناتج المحلي للوغار يتم وقد تم التوصل إلى المعادلة الآتية:-

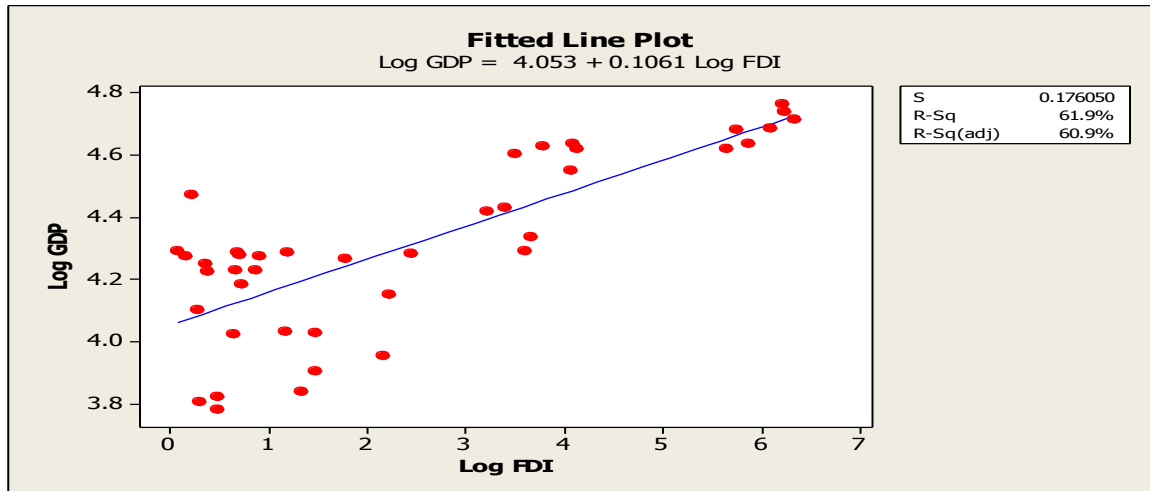
$$\begin{aligned} \text{Log GDP} &= 4.03 + 0.1061 \text{ Log FDI} \\ t &= 7.956 \\ R^2 &= 61.9 \quad F = 63.305 \end{aligned}$$

حيث يقوم النموذج على فرضية أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تعتمد على التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ويلاحظ من المعادلة أعلاه الآتي:-

تشير إحصاءات اختبار (F) الخاص بمعلومات النموذج والبالغ قيمته (٦٣.٣٠٥) والتي هي أعلى من قيمته الجدولية والبالغة (٤.٠٨) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٣٩-١) والتي تعني معنوية معلمة النموذج المقدر، أما النتائج الخاصة بمعامل التحديد (R^2) والبالغ قيمته (٦١.٩)% والتي تعني أن المتغير المستقل (FDI) استطاع أن يفسر ما نسبته (٦٢%) تقريباً من إجمالي التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد جيدة في هذا المجال، بينما يشير اختبار (T) الخاص بمعلومات النموذج والبالغة قيمتها (٧.٩٥٦) لمعلمة الميل الحدي وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٢.٠٢١) عند مستوى معنوية (٥%) وتشير الاختبارات الإحصائية إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تؤكد نتائج (D.W) والبالغة قيمتها (١.٦٢) وعند مقارنتها مع القيم الجدولية لإحصائية (D.W) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٣٩-١) نجد أن (du=١.٥٤) و (dL=١.٤٤)، إذ أن: $-4 < D.W = 1.62 < du = 1.54$ وهذا يعني إن قيمة (D.W) المحسوبة هي أكبر من قيمة (du) وأقل من قيمة (-٤). (du)

والشكل البياني أدناه يمثل العلاقة الدالية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وكالاتي:-

الشكل (١):- العلاقة الدالية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر:- برنامج (MINITAB) نتائج النموذج القياسي.

وهذه النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (FDI) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث يلاحظ من معادلة الانحدار الخطي أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة (١٠٠ %) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار (٠.١٠٦١)، وهذا يعني أن للاستثمار تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقبولة.

٢- نتائج تقدير العلاقة بين الموازنة الاستثمارية (IB) بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تم توفير نموذج انحدار خطي بسيط لانحدار المتغير التابع (IB) على المتغير المستقل (FDI) وتم تقدير دالة الموازنة الاستثمارية للاقتصاد العراقي بعد إعطاء قيم الموازنة الاستثمارية للو غار يتم وقد تم التوصل إلى المعادلة الآتية:-

$$\text{Log IB} = 2.692 + 0.694 \cdot \text{Log FDI}$$

$t = 15.741$

$R^2 = 86.4 \quad F = 247.775$

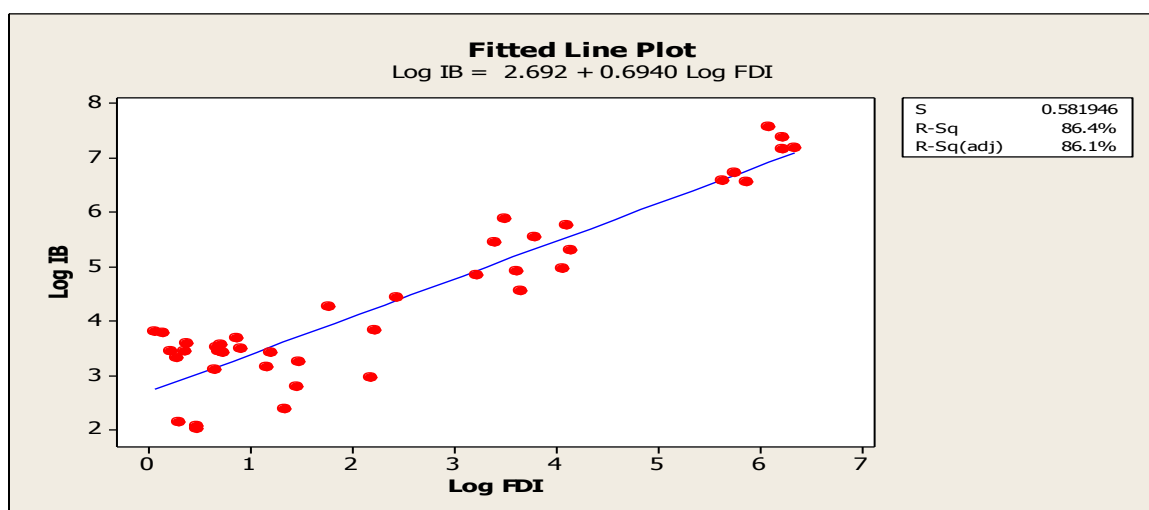
حيث يقوم النموذج على فرضية أن التغيرات في الموازنة الاستثمارية (IB) تعتمد على التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث يلاحظ من المعادلة أعلاه الآتي:-

تشير إحصاءات اختبار (F) الخاص بمعلمات النموذج والبالغ قيمته (٢٤٧.٧٧٥) والتي هي أعلى من قيمته الجدولية والبالغة (٤.٠٨) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٣٩-١) والتي تعني معنوية معلمة النموذج المقدر، أما النتائج الخاصة بمعامل التحديد (R^2) والبالغ قيمته (٨٦.٤) والتي تعني أن المتغير المستقل (FDI) استطاع أن يفسر ما نسبته (٨٦.٤%) تقريباً من إجمالي التغيرات الحاصلة في الموازنة الاستثمارية وهي نسبة تعد جيدة في هذا المجال، بينما يشير اختبار (T) الخاص بمعلمات النموذج والبالغة قيمتها (١٥.٧٤١) لمعلمة الميل الحدي وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٢.٠٢١) عند مستوى معنوية (٥%) وتشير الاختبارات الإحصائية إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، حيث تؤكد نتائج (D.W)

وبالبالغة قيمتها (٢.٠١) وعند مقارنتها مع القيم الجدولية لإحصائية (D.W) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٣٩-١) نجد إن (du=١.٥٤) و (dL=١.٤٤)، إذ أن: -٤ < D.W=٢.٠١ < ١.٥٤=du
٢.٤٦=١.٥٤ وهذا يعني أن قيمة (D.W) المحسوبة هي اكبر من قيمة (du) واقل من قيمة -٤ (du).

والشكل البياني أدناه يمثل العلاقة الدالية بين الموازنة الاستثمارية (IB) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وكالاتي:-

الشكل (٢):- العلاقة الدالية بين الموازنة الاستثمارية والاستثمار الاجنبي المباشر



المصدر:- برنامج (MINITAB) نتائج النموذج القياسي.

وهذه النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (IB) والمتغير المستقل (FDI) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث يلاحظ من معادلة الانحدار الخطي أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة (١٠٠ %) يؤدي إلى زيادة الموازنة الاستثمارية بمقدار (٠.٦٩٤٠)، وهذا يعني أن للاستثمار تأثيراً على الموازنة الاستثمارية بنسبة جيدة .

٣- نتائج تقدير العلاقة بين نسبة مساهمة النفط بالناتج المحلي الإجمالي (N) بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

تم توفير نموذج انحدار خطي بسيط لانحدار المتغير التابع (N) على المتغير المستقل (FDI) وتم تقدير نسبة مساهمة قطاع النفط بالناتج بعد إعطاء مساهمة قطاع النفط بالناتج قيم للوغاريتم وقد تم التوصل إلى المعادلة الآتية:-

$$\text{Log N} = 1.264 + 0.07947 \text{ Log FDI}$$

$t = 24.151$

$R^2 = 0.373 \quad F = 23.175$

حيث يقوم النموذج على فرضية أن التغيرات في مساهمة قطاع النفط بالناتج (N) تعتمد على التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث يلاحظ من المعادلة أعلاه الآتي:-

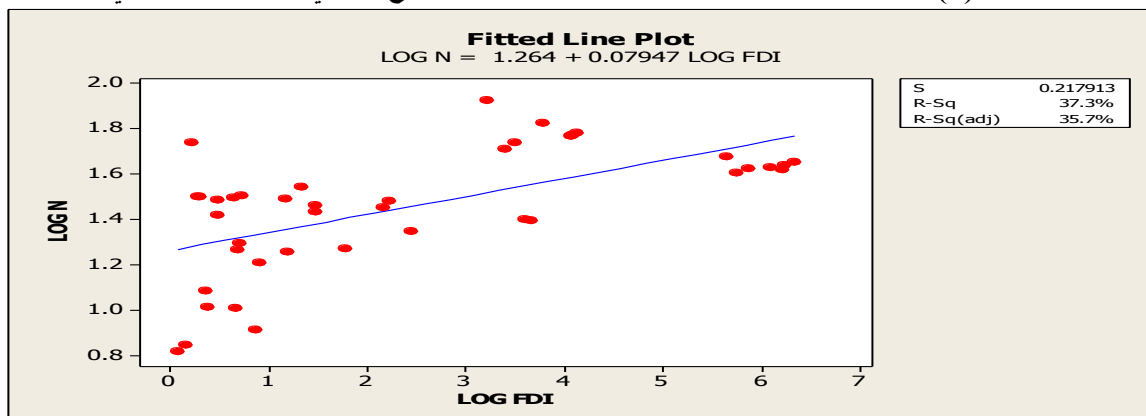
تشير إحصاءات اختبار (F) الخاص بمعلومات النموذج والبالغ قيمته (23.175) والتي هي أعلى من قيمته الجدولية والبالغة (4.08) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (39-1) والتي تعني معنوية معلمة النموذج المقدر، أما النتائج الخاصة بمعامل التحديد (R^2) والبالغ قيمته (0.373) والتي تعني أن المتغير المستقل (FDI) استطاع أن يفسر ما نسبته (37.3%) تقريباً من أجمالي التغيرات الحاصلة في مساهمة قطاع النفط بالناتج وهي نسبة تعد مقبولة نوعاً ما في هذا المجال، بينما يشير اختبار (T) الخاص بمعلومات النموذج والبالغة قيمتها (24.101) لمعلمة الميل الحدي وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.021) عند مستوى معنوية (5%)، وتشير الاختبارات الإحصائية إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تؤكد نتائج (D.W) والبالغة قيمتها (1.07) وعند مقارنتها مع القيم الجدولية لإحصائية (D.W) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (39-1) نجد أن (du=1.04) و (dL=1.44)، إذ أن:-

$$dL=1.04 < D.W=1.07 < 4-1.04=2.46$$

وهذا يعني أن قيمة (D.W) المحسوبة هي أكبر من قيمة (du) وأقل من قيمة (4-du).

والشكل البياني أدناه يمثل العلاقة الدالية بين نسبة مساهمة النفط في الناتج (N) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وكالاتي:-

الشكل (3) :- يبين العلاقة الدالية بين نسبة مساهمة النفط بالناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر:- برنامج (MINITAB) نتائج النموذج القياسي.

وهذه النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (N) والمتغير المستقل (FDI) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ من معادلة الانحدار الخطي أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة

(١٠٠ %) يؤدي الى زيادة نسبة مساهمة النفط بالناتج بمقدار (٠.٠٧٩٤٧)، وهذا يعني أن للاستثمار تأثير على نسبة مساهمة النفط بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقبولة.

ثانياً:- الخيارات المستقبلية لاستثمار وتطوير قطاع النفط العراقي

١- سياسة الاستثمار الملائمة لتطوير القطاع النفطي وتشمل:-
أ- الاعتماد على شركات النفط الوطنية

لقد حققت شركة النفط الوطنية انجازات عديدة في مجالات متنوعة من الصناعة النفطية العراقية ، فقد نجحت في إدارة هذا القطاع في اشد الظروف في مدة الحرب العراقية – الإيرانية ، فضلا عن إعادة ما دمرته حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات في فترة قاسية رغم نقص قطع الغيار والأدوات الاحتياطية ^(٣٣)، وبما أن شركة النفط الوطنية هي الجهاز المسؤول عن تنفيذ السياسة النفطية التي استهدفت خلق وتطوير صناعة وطنية متكاملة لذا يزداد التمسك بها كجهة مسؤولة عن إدارة وتشغيل القطاع النفطي ، لان الدولة تتخذ كل القرارات وتحصل على كل الإيرادات النفطية ، وهذا يعني قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن ، وكل قراراتها الاستثمارية تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات الثروة النفطية نتيجة ضعف مصادر الإيرادات الأخرى ^(٣٤).

ب- الاعتماد على شركات النفط الأجنبية
يمكن استخدام هذا الأسلوب لتطوير القطاع النفطي ، وهذا الأسلوب تتبعه العديد من الدول المعروفة بالتشدد في سياستها النفطية كفرنزويلا والجزائر وإيران ، فقد فتحت قطاعها النفطي أمام الاستثمار الأجنبي في مجال الإنتاج والتوزيع والتصفية ^(٣٥). والهدف من ذلك إدخال التكنولوجيا المتطورة والخبرة العالمية ، لان من الصعوبات التي واجهت تطوير القطاع النفطي هو انخفاض مستوى التطور التكنولوجي فعلى الرغم مما عملته الكوادر الخاصة بهذه الصناعة من إدارة وتشغيل القطاع النفطي وامتلاك الخبرة الفنية ، ألا انه لم يستطع تطوير القطاع النفطي العراقي بكل مراحله ، وبما أن زيادة إنتاج النفط تتطلب استعمال التكنولوجيا المتطورة ، وهي عادة تكون لدى شركات النفط الكبرى ، لذا فان هذه الشركات تكون قادرة على القيام بهذه الأعمال بكل مهارة ^(٣٦). نلاحظ مما تقدم أن جذب شركات النفط الأجنبية جاءت نتيجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي مر بها الاقتصاد العراقي ، لذا أصبح عليه أن يتعامل مع الشركات الأجنبية كمصدر مهم للحصول على الأموال الضرورية لزيادة الإنتاج ، والحصول على الخبرات الفنية والتكنولوجيا والأجهزة المتطورة في مجال الاكتشاف والإنتاج والتحويل لتطوير القطاع النفطي ، ولكن من اجل تطبيق هذا الأسلوب لابد أن تكون القرارات الخاصة بتطوير هذا القطاع تحت سيطرة الدولة وان لا يكون هناك أي تهميش للدولة.

٢- اصلاح الحقول المنتجة وتطوير الحقول المكتشفة

حيث يلاحظ أن البنى التحتية لأكثر المنشآت النفطية بحاجة إلى صيانة ، فقد أصابها الصداً والتلف جراء الحروب والخطر الاقتصادي ،فضلا عن إصلاح الآبار التي هي بحاجة ماسة إلى صيانتها من تدفق المياه وتشكل أكثر من (٤٠%) من مجمل الحقول المنتجة ، كذلك لابد من حفر آبار جديدة لزيادة الاحتياطي المؤكد حيث أن هناك حاجة لحفر أكثر من (٥٠٠) بئر وكذلك استعمال التكنولوجيا لحفر الآبار الأفقية لزيادة الإنتاج ، وضرورة تنفيذ ضخ السوائل لزيادة استخلاص النفط ^(٣٧)، لذا لابد من تطوير الحقول المنتجة حاليا

وتطوير الحقول المكتشفة وغير المستثمرة التي يصل عددها إلى (٦٣) حقلاً ، حيث أن عدد الحقول المستثمرة لا يتجاوز عددها (١٧) حقلاً.

٣- الإصلاح الإداري والقانوني للقطاع النفطي

ويتم ذلك من خلال تشكيل مجلس اتحادي للنفط والغاز يتولى مسألة المصادقة على السياسات النفطية في البلد ومراجعة وتعديل خطط تطوير الحقول وإصدار التعليمات اللازمة للتفاوض مع الشركات وإبرام العقود لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة في ظل متطلبات التنمية ، وكذلك رسم سياسة استثمار الغاز ، وله الحق بالاستعانة بمجموعة من الخبراء من أجل إعداد خطط تطوير القطاع النفطي في المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة ، كذلك لابد من إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لوزارة النفط ، وتركيز اختصاصاتها بأعداد السياسات العامة والشؤون التنظيمية والرقابية في القطاع وإدارة قطاعات التصفية والغاز والتوسع كمرحلة مؤقتة^(٣٨).

٤- تأسيس أكاديمية متخصصة بالبتروك العراقية

إن تطوير القطاع النفطي يجب أن يتزامن مع خطة طموحة لخلق الكوادر العراقية وتطويرها للصناعة النفطية، لذلك يجب أن يكون هناك أكاديمية عليا للبتروك متطورة، تهتم بالاختصاصات الأكاديمية التي تساند الصناعة النفطية وتلبي احتياجات القطاع النفطي، كالعلوم النفطية وعلوم الحاسبات والاقتصاد حاضراً ومستقبلاً وتركز على الدراسات الأولية والعليا في الاختصاصات ذات العلاقة وترشد الصناعة النفطية ببرامج تدريبية متخصصة متطورة لرفع مستوى الكوادر النفطية ، وتهتم بتطوير الدراسات والبحوث في السياسات والبرامج النفطية اعتماداً على الخبرات النفطية العراقية في الخارج والداخل. ويتم ذلك بالتعاون مع الجامعات العالمية الرصينة وبيوت الخبرة العالمية والشركات النفطية. لذا من الممكن أن يكون هذا المثلث (الدراسة الأكاديمية، برامج التدريب ومركز الدراسات والبحوث) ركيزة أساسية لرفع المستوى العلمي لكوادر الصناعة النفطية^(٣٩).

الاستنتاجات والتوصيات:-

أولاً:- الاستنتاجات

١- يحتل قطاع النفط أهمية كبيرة من حيث ضخامة الاحتياطيات النفطية إذ يقدر حجم الاحتياطي المؤكد حوالي (١١٥) مليار برميل ، فضلاً عن (٢١٤) مليار برميل غير مؤكد ، فضلاً على احتواء العراق على عدد كبير من الحقول النفطية العملاقة وكذلك انخفاض كلف الإنتاج والاستكشاف والتطوير.

٢- إن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في تطوير قطاع النفط العراقي بصيغة عقود خدمة، وتأثيرات هذه الاستثمارات تكون ايجابية في بعض الجوانب وسلبية في جوانب أخرى.

٣- اعتماد العراق بالدرجة الأساس على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها ، وإن إي تغيير في هذه الإيرادات سوف يؤثر على ميزانية الدولة والتي تعتمد بحدود (٩٥%) على الإيرادات النفطية.

٤- تعرض قطاع النفط العراقي إلى إضرار كبيرة بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية ، مما اضعف الطاقة الإنتاجية وتوقف الكثير من المشاريع وانخفاض التطور التكنولوجي والاستثمارات الضرورية لتطوير هذا القطاع.

٥- للاستثمار الأجنبي مساهمة في رفع طاقة العراق الإنتاجية من النفط وتزداد قدرة العراق على زيادة صادراته وسيؤدي إلى وضع العراق في مكانه الصحيح بين الدول الكبرى المصدرة للنفط، كما يساهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة لاستعمالاتها في انجاز العمليات الاستخراجية للنفط الخام من باطن الأرض.

٦- إن السياسة النفطية المرتقبة في العراق تهدف إلى زيادة طاقة الإنتاج إلى (٦) مليون برميل يوميا، ويعتمد هذا بالدرجة الأساس إلى وفرة الحقول النفطية، فضلا عن حاجة العراق للتمويل لإعادة أعمار المشاريع المعطلة ومدى قدرة العراق على جذب الاستثمارات في قطاعه.

٧- لم يتمكن العراق من بناء سياسة نفطية ناجحة تمكنه من تطوير قطاعه النفطي والتغلب على التحديات الداخلية المتمثلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير المستقرة.

٨- الكوادر الوطنية المختصة في قطاع النفط غير قادرة على تطوير هذا القطاع ، ليس لوجود قصور في القدرات والخبرات لدى كوادرنا وإنما يعود ذلك إلى عدم توفر التكنولوجيا والتقنية الحديثة التي تتوفر لدى الشركات الكبرى .

٩- إن مستقبل الصناعة النفطية يمكن أن يكون واعداً ويحتل مكانة متميزة في سوق النفط العالمية من خلال الجهد المشترك ليستمد خبرته ويكتسب مهارات وتقنيات جديدة لإعادة تأهيل حقوله.

ثانياً:- التوصيات

- ١ - العمل وبشكل مكثف على إعادة الأمن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.
- ٢- العمل على القيام بدراسة دقيقة لكل الحقول النفطية من اجل الوقوف على كل المشاكل التي تعاني منها تلك الحقول والتي تؤدي إلى انخفاض الإنتاج.
- ٣- العمل على تطوير الكوادر النفطية الوطنية من خلال القيام بدورات تدريبية خارج البلد لغرض الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في صناعة النفط.
- ٤- العمل على إجراء مسوحات نفطية لكافة أراضي البلاد لغرض الوقوف على مقدار الاحتياطي النفطي.
- ٥- ضرورة العمل على توسيع منافذ التصدير سواء أكان ذلك عن طريق إنشاء خطوط جديدة أو توسيع الأنابيب القائمة لغرض زيادة الطاقة التصديرية للنفط العراقي.
- ٦- ضرورة العمل على تطوير البنى الارتكازية للصناعة النفطية الأمر الذي يساهم في جذب الاستثمار الخاص المحلي والدولي ، مما يعمل على تعزيز الصناعة النفطية من جهة، وزيادة إيرادات الحكومة من جهة أخرى.

٧- لابد من الإشارة إلى ضرورة تطوير قطاع التكرير نظراً لتقدمه وتخلفه التقني والتكنولوجي فلا بد من إدخال استثمار فيه لتطوير هذا القطاع الحيوي والذي لا يقل أهمية عن قطاع الاستخراج.

٨- على الحكومة العراقية والسياسة النفطية إن تنطلق من هدف تحقيق أقصى فوائد ممكنة في الأجل الطويل وليس القريب فقط ، فالنفط ثروة وطنية يجب استثمارها في بناء طاقة إنتاجية قادرة على دعم مستوى الدخل والمعيشة لأبناء الدولة في الأجل الطويل.

٩- تعاقد صناعة النفط الوطنية مع الشركات الأجنبية هو الخيار الأفضل للإسراع في بناء قطاع النفط العراقي للحصول على آخر التطورات التكنولوجية والإدارية وإدخال التقنيات الحديثة في العمل.

الهوامش والمصادر

- ١- مطر بشير عليه ، القاموس الاقتصادي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥، ص٣٢.
- ٢- جيمس جوار تيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ،ت، د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر الرياض ١٩٨٨، ص٢٥١.
- ٣- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية،دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨، ص١٩.
- ٤- طالب حسين البهادلي ،الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد سنة ٢٠٠٧ ، ص٦.
- ٥- هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجاً، الناشر بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٢، ص١٤.
- ٦- رجاء خضير عبود الربيعي ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض القطاعات الاقتصادية والنتائج المحلي الإجمالي (دراسة تحليلية- قياسية في بعض الدول الآسيوية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٢،رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد،سنة٢٠٠٤، ص٢٠.

٧- Isaiah Frank, Foreign Enterprise in Developing Countries. The Johns Hopkins University Press, Ltd., London ١٩٨٠, p٢٦.

٨- عبد الله إبراهيم القويز ، "التخصيص اهدافه وأأسسه وفوائده وشروط نجاحه" ، ورقة عمل قدمت إلى غرفة تجارة وصناعة عمان ، مسقط ، ٢١ ديسمبر ١٩٩٧، ص٢٠.

٩- إبراهيم سعد الدين عبد الله، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)، دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص١٥٦.

- ١٠- محمد يوسف عطوان ، النظام القانوني لاستغلال النفط ، ط٢ ، مكتبة الوحدة للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤ .
- ١١- فاضل الجبلي ، طبيعة عقد المشاركة في الإنتاج ، معهد التقدم لسياسات الإنمائية ، مجلة الحوار ، العدد الثاني عشر ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢ .
- ١٢- يحيى حمود حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الساقى ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٨-١٧٩ على الموقع www.albiladalyom.com
- ١٣- نبيل جعفر ، عبد الجبار عبود الحلفي ، جولات التراخيص النفطية ، المنافع والتكاليف ، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ٦ .
- ١٤- حكمت سامي سلمان ، نفط العراق دراسة سياسة اقتصادية ، سلسلة دراسات ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٣-٢١٤ .
- ١٥- عصام الجبلي ، صناعة النفط والسياسة النفطية ، برنامج المستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٨ .
- ١٦- رمزي سلمان ، السياسة النفطية في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، بحوث ومناقشات ، الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠١ .
- ١٧- قاسم إبراهيم سليمان ، دراسة تحليلية لدور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق من ١٩٧٢-١٩٨٣ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٦٩ .
- ١٨- حسن لطيف الزبيدي ، النفط والسياسة النفطية في العراق (رؤية مستقبلية) ، سلسلة كتب ، مركز العراق للدراسات ، العدد (١٥) ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠ .
- ١٩- عصام الجبلي ، السياسة النفطية في العراق (عرض تحليلي ، بحث مقدم إلى المنتدى الاقتصادي الأول ، بغداد للمدة ٢٢-٢٤-٢٠٠٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٩ .
- ٢٠- عصام الجبلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
- ٢١- جيمس بول ، حروب النفط السبعة من أجل السيطرة على العراق ، نفط العراق ، دراسات مترجمة ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، العدد الأول ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات الوطن العربي ، ص ٥٠ .
- ٢٢- عصام الجبلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .
- ٢٣- عبد علي كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٨ .

- ٢٤- عصام الجبلي ،المصدر السابق،ص١٢٤ .
- ٢٥- حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق،ص ٢٧-٢٨ .
- ٢٦- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مستقبل النفط العراقي ، أبحاث عراقية، مجلة تصدر عن مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد ٢، السنة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٥٠ .
- ٢٧- المجموعة الدولية للالزمات (الشرق الأوسط) إعادة أعمار العراق ، التقرير رقم (٣٠) ، ٢ ايلول ٢٠٠٤، ص ١١ .
- ٢٨- أحمد جاسم جبار الياصري، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩، ص ٨٢ .
- ٢٩- عصام الجبلي ، المصدر السابق،ص١٥ .
- ٣٠- وزارة النفط، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثاني، تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، ص ١٢ .
- ٣١- رحيم حسوني زيارة سلطان ، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٥١-٢٠٠٨) ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص ٢٥ .
- ٣٢- Oil& gas journal, octoper- ٢٠٠٥.
- ٣٣- رمزي سلمان، مصدر سابق، ص ٩٩ .
- ٣٤- يحيى حمود حسن البوعلي ، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة البصرة ، ٢٠١٠، ص ١٨٩- ١٩٠ .
- ٣٥- أمال عبد الأمير شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية ، الثقافة الجديدة ، العدد ٣١١، دمشق ، ٢٠٠٤، ص ١٢ .
- ٣٦- رمزي سلمان، مصدر سابق، ص ١٠٠ .
- ٣٧- إبراهيم بحر العلوم، النفط والسياسة في العراق الجديد، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨٦ .
- ٣٨- الائتلاف الوطني العراقي، برنامج عمل الائتلاف، العدد ٣١٦، ٢٠١٠، ص ٧٤-٧٥ .
- ٣٩- الائتلاف الوطني العراقي ، المصدر السابق، ص ٨٠ .

